صحافية اعلن فيها وزير الخارجية المصرية، عصمت عبدالمجيد، ان محمد بسيوني عين سفيراً لمصر في اسرائيل. ثم بدأ بتلاوة البيان المشترك باللغة الانكليزية. وفيما يلي نص البيان، الذي تلي بحضور الرئيس المصري، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، واعضاء الوفدين:

«ان لقاء الرئيس حسني مبارك ورئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في الاسكندرية، بتاريخ ١١ و ١٢ من [ايلول] سبتمبر ١٩٨٦، مؤشر الى بداية عهد جديد في العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل في السعي نحو سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط.

«ان توقيع صك التحكيم بشأن طابا يؤكد، من جديد، اهمية الحوار والمفاوضات، كسبيل لتسوية الصراعات الدولية، بعيداً من روح المواجهة والعنف، كما يمثل نموذجاً مبشراً يمكن الاقتداء به والبناء عليه.

«ان معاهدة السلام تعكس الالتزام الذي يشارك فيه الطرفان للتقدم، معاً وفي آن، نحو تدعيم بناء السلام بين الشعبين، وتحقيق سلام شامل في المنطقة من شأنه ان يمكن من الوصول الى تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، بما في ذلك حل المشكلة الفلسطينية من جوانبها كافة.

«ويعتقد الرئيس مبارك ورئيس الحكومة الاسرائيلية، بيرس، اعتقاداً راسخاً، بانه باحالة مشكلة طابا الى التحكيم اصبح متعيناً على الدولتين، الآن، ان تركزا جهودهما على احياء عجلة السلام الشامل. واذ ينظران، بقلق، الى مظاهر الركود في هذه العملية، فانهما يعلنان العام ١٩٨٧ عام مفاوضات من اجل السلام؛ وكذلك، فانهما يدعوان الاطراف المعنية كافة الى تكريس هذا العام لبذل جهود مكثفة لتحقيق الهدف المشترك والنبيل نحو سلام دائم وشامل وعادل. وسوف يمضي الرئيس مبارك ورئيس الحكومة، بيرس، مع الاطراف الاخرى المعنية، في بذل جهودهما نحو تسوية المشكلة الفلسطينية من جوانبها كافة واقامة سلام شامل» (**الاهرام**، ١٣/٩/١٩٨٦).

وبعد الانتهاء من تلاوة البيان المشترك، ادلى الرئيس المصري بتصريح للصحافيين، اكد فيه انه لم يتسن حل جميع المواضيع المختلف عليها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. واضاف انه ينوي مواصلة الاتصالات السياسية مع بيرس، وذلك بالتنسيق مع الملك حسين، في محاولة لايجاد صيغة سياسية ملائمة تؤدي الى توسيع عملية السلام في الشرق الاوسط والى حل القضية الفلسطينية (**دافار**، ١٤/٩/١٩٨٦). وبالنسبة الى المؤتمر الدولي، قال مبارك انه اتفق مع بيرس حول ما يتعلق بمؤتمر دولي وتشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر. لكنه اكد وجود بعض القضايا التي لن تحل على وجه السرعة (**عل همشمار**، ١٤/٩/١٩٨٦).

اما بيرس، فقد علق على المفاوضات بقوله ان ضيق الوقت حال دون التوصل الى اتفاق مكتوب بالنسبة الى جميع المواضيع، ومن بينها المشكلة الاكثر صعوبة، وهي المشكلة الفلسطينية. واضاف: «لقد اتفقنا على ان تحل هذه المشكلة في اطار اتفاق اردني ـ فلسطيني». وتابع: «سنواصل الاتصالات الى حين التوصل الى صيغة بصدد هذا البند المركزي». وانهى بيرس حديثه عن القضية الفلسطينية مؤكداً ان حل المشكلة الفلسطينية يمر عبر الاردن، ولا يمكن حل هذه المشكلة الا بمساعدة الملك حسين (**معاريف**، ١٤/٩/١٩٨٦).

ترحيب فاتر

تراوحت ردود الفعل الاسرائيلية بين الرفض والتأييد لما اتفق عليه بيرس مع الرئيس مبارك. فقد اعرب القائم باعمال رئيس الحكومة، اسحق شامير، عن معارضته الشديدة لعقد مؤتمر دولي، محذراً من ان تأييد اسرائيل لعقد مؤتمر كهذا، باشتراك الاتحاد السوفياتي، او بدونه، قد يجعلها تجد نفسها في عزلة تامة امام مجموعة من الدول التي ستؤيد اقامة دولة فلسطينية (**هآرتس**، ١٢/٩/١٩٨٦).

اما وزير الدفاع، اسحق رابين، فقد ابدى شكوكه في ان تلك القمة لن توصل الى نتيجة، حين قال: «اعتقد بان لقاء القمة بين بيرس ومبارك لن يكون بمثابة شق طريق لعملية السلام في الشرق الاوسط». لكنه، في المقابل، ابدى ارتياحه،